

مبادرة مشتركة لتطوير تكنولوجيا زراعية جديدة، تهدف إلى زيادة المحاصيل الزراعية لديهما (هارتس، ١٩٨١/١١).

وفي أعقاب زيارة الوزير المصري داود إلى تل - أبيب، اشتركت إسرائيل في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي أقيم في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٨١؛ حيث قام بعرض مجموعة من الآلات الزراعية ومكبات الفرس، وبعض المواد الزراعية، والمنتجات المعدنية، وذلك بصحبة بعثتها المكونة من عشرين مندوبياً زراعياً (المصدر نفسه، ١٩٨١/٣، ١٢).

ومن ناحية أخرى، فقد صرحت وزيرة الزراعة الإسرائيلي أريئيل شارون؛ إثر انتهاء زيارته التي قام بها إلى مصر بناءً على دعوة من الرئيس السادات، بأن مصر وإسرائيل قد اتفقا على عدة مشاريع زراعية. وذكر بأنه قد تقرر إيفاد بعض الخبراء الإسرائيليين إلى مصر. وبأنه قد تم الاتفاق على التعاون في شهاريع زراعية بين البلدين، مثل إقامة مزرعة حيوانية تبلغ مساحتها ١٥ ألف دونم، بالقرب من القاهرة، ل التربية الأنبار والدواجن. وأضاف: هناك مشروع لإنتاج البندورا في منطقة الإسكندرية، وستقوم إسرائيل بتقديم المساعدات الفنية في مجال زراعة القطن (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٥٠، ٢٦ و ٢٧، ١٩٨١/٥، ص. ٦).

ويبدو أن ما تم تحقيقه، في هذا المجال الهام، لم يحظ برضى الإسرائيليين، وهناك من يدعى إلى التروي وعدم القلق؛ فقد كتب أحدهم يقول: «إنه بالعمل خطوة خطوة وبترو، ستنستطيع إسرائيل كسب ثقة الفلاح المصري، الذي هو في أمس الحاجة إلى خبراتها وألاتها الزراعية». وأضاف بأنه ليس هذا خلال جولته التي قام بها في الريف المصري، سواء في المناطق التي تقع على ضفاف النيل أم في المناطق البعيدة عنه، وخرج بنتيجة مقادها أن امكانية التعاون الزراعي مع مصر ممتلأة جداً، نظراً لأوضاع الفلاح المصري، ولطرق البدائية التي يستعملها في زراعته. ولكن تحقيق ذلك مرتبط بالوضع السياسي بين الدولتين، وبالتقدم في عملية التطبيع، وعندما سيزداد هذا التعاون، مع عدم استبعاد امكانية حدوث ذلك في

ذكر أن هذه الشركة أنهت المرحلة الأولى من عملية المسح في الصحراء الغربية (هارتس، ١٩٨٠/٤/٦).

بيد أن محاولات دفع عجلة التطبيع، في هذا المجال، كغيره من المجالات الأخرى، تسير ببطء شديد، ويبعد أن الأمر قد اقتصر على تبادل الاستشارات والزيارات؛ إذ قام وفد زراعي مصري بزيارة لإسرائيل بتاريخ ١٩٨٠/١١/٦ لبحث سبل التعاون الزراعي بين البلدين، ولتنفيذ مشاريع مشتركة بين الطرفين (عل همشمار، ١٩٨٠/١١/٧).

ومن ناحية ثانية، طلبت الحكومة المصرية من الحكومة الإسرائيلية، مساعدتها في زراعة قطن قصيرة التيلة؛ وذلك خلال زيارة نافون إلى القاهرة، وقد اشترطت هذا على مصر شراء الشتلات التجريبية للموسم القادم من إسرائيل (معاريف، ١٩٨٠/١١/٢). وكان قد ذكر سابقاً أن الإسرائيليين يرغبون في الحصول على الخبرة المصرية في زراعة النباتات الطبية والتواابل، إضافة إلى زراعة القطن طويلاً التيلة (تسفي ماغين، عل همشمار، ١٩٨٠/٩/٢٠).

وذكرت بعض المصادر الإسرائيلية أن إسرائيل تمتلك من الحصول على امتياز لإقامة مزرعة مساحتها ٤٠ ألف دونم في منطقة الإسكندرية، وذكر أن هذه المزرعة ستتصبح نموذجاً لتطوير منطقة ستصنل مساحتها إلى نحو مليون دونم (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٠/١١/٤).

كذلك، قام وزير الزراعة المصري، محمد داود، على رأس وفد رسمي بزيارة لإسرائيل، بهدف إحراز المزيد من التقدم، على صعيد تنفيذ الاتفاق الزراعي. وفي ختام زيارته، صدر بيان مصرى - إسرائيلي مشترك ينص على التعاون في مجموعة من المسائل الزراعية، كتبادل المعلومات والخبراء وتنفيذ مشروعات التدريب الزراعي والبحث العلمي، وتنفيذ مشاريع اقتصادية على مستوى إقليمي واقتصادي، من خلال التكيد، وبشكل خاص، على تنمية وتنظيم تعاونيات زراعية، والتعاون في دراسة المناطق القاحلة وتحسين الفرع الحيواني. وقررت الدولتان اتخاذ